الأصول النظرية للديمقراطية التوافقية وشروط تطبيقها في العراق

دراسة ميدانية لآراء النخب الأكاديمية في جامعة واسط

م. م. أسعد عبد اللطيف تركي
جامعة القادسية/ كلية الآداب
asadcr35@gmail.com

أ. د. علي جواد وتوت
جامعة القادسية/ كلية الآداب
witwitali@yahoo.com

الخلاصة :

يركز البحث على الإطار النظري للديمقراطية التوافقية وكيف تم تطبيقها في العراق عقب الاحتلال الأمريكي في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والأزمات والمشكلات التي رافقت تطبيقها، إذ تعد الديموقراطية التوافقية جديدة العهد بالنسبة للمجتمع العراقي. وقد سعى البحث من خلال اعتماد الأساليب النظرية والتطبيقية للإجابة عن تساؤلات عدة منها: ماهية الديموقراطية التوافقية؟ وما الاصول النظرية للديمقراطية التوافقية؟ هل هناك ابعاد اجتماعية لتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق؟ وما آراء النخب الأكاديمية في تطبيق العراق للديموقراطية التوافقية، باعتبارها الفئة الأكثر قدرة على فهم الواقع وقراءته بموضوعية؟

ويعد البحث الحالي وصفياً تحليلياً استعمل فيه الباحثان منهج المسح الاجتماعي عبر استمارة استبيان تم توزيعها على عينة طبقية نسبية مكونة من (١٥٠) من النخب الأكاديمية في جامعة واسط.

الكلمات المفتاحية : (الديمقراطية التوافقية، النخب الأكاديمية، واسط)

The Theoretical Origins of Consensual Democracy and Its Application in Iraq A field study of the views of Academic Elites at the University of Wasit

Prof. Dr. Ali Jawad Witwit witwitali@yahoo.com

Asaad Abdul Lateef Turki Al-Attabi asadcr35@gmail.com

Abstract:

The research focuses on the theoretical framework of consensual democracy and how it was applied in Iraq after the American occupation on 9 April 2003, and the crises and problems that accompanied its implementation, as consensual democracy is considered new to Iraqi society. The research sought, by adopting theoretical and applied methods, to answer several questions, including: What is consensual democracy? What are the theoretical foundations of consensual democracy? Are there social dimensions to implementing consensual democracy in Iraq? What are the views of academic elites on Iraq's implementation of consociational democracy, as they are the group most capable of understanding reality and reading it objectively؟

The current research is descriptive and analytical in which the researchers used the social survey method through a questionnaire that was distributed to a proportional stratified sample consisting of (١٥٠) academic elites at the University of Wasit.

Keywords: The Theoretical Framework , Consensual Democracy, Wasit.

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث وهدفه

شهد العراق بعد الاحتلال الأمريكي في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عدداً من الأزمات التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خصوصا بعد عام ٢٠٠٣، إذ تعد الديموقراطية التوافقية جديدة العهد بالنسبة للمجتمع العراقي، كان من نتائجها الإيجابية (المشاركة السياسية الفاعلة) لمختلف المكونات الاجتماعية في العراق، و(ارتفاع المستوى الاقتصادي لمعظم فئات المجتمع) بالمقارنة مع مثيلاتها في زمن الدكتاتورية، و.. ما إلى ذلك، مثلما تمثلت نتائجها السلبية بانهيار الدولة والاختلال السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، والتي تسببت خسائر مادية وبشرية كبيرة، وشكلت حجر عثرة أمام حياة كريمة للمواطن العراقي.

وقد سعى البحث الحالي للإجابة عن تساؤلات عدة منها: ماهية الديموقراطية التوافقية؟ وما الاصول النظرية للديمقراطية التوافقية؟ هل هناك ابعاد اجتماعية لتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق؟ وما آراء النخب الأكاديمية في تطبيق العراق للديموقراطية التوافقية، باعتبارها الفئة الأكثر قدرة على فهم الواقع وقراءته بموضوعية؟.

فيما سعى البحث لتحقيق هدف أساس تمثل بـ(التعرف إلى آراء النخب الأكاديمية حول الديموقراطية التوافقية في العراق).

ثانياً: تحديد المفاهيم

١) الديمقراطية التوافقية: Consociational Democracy

في الإنكليزية (Consociational Democracy) مصطلح مكون من شقين (الديمقراطية) المركبة التي تعني (حكم الشعب)، و(التوافقية) التي تشير إلى تطابق وتجانس أراء الأغلبية[١].

إما اصطلاحاً فهناك اختلاف حول مصطلح (الديمقراطية التوافقية) ذاته، فنجد أن (**أرنت ليبهارت Arend Lijphart**) أطلق عليها (الديمقراطية التوافقية)، فيما دعاها (**يورك شنايدر J. Schneider**) بـ(الاتفاق الرضائي) في محاولته المقارنة مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية الليبرالية، أما (**جيرالد لامبورغ Gerhard Lehmbruch**) فوصفها بـ(الديمقراطية النسبية)[٢]، ومن جانب آخر استخدم (**بنغهام بأول Bingham G. Powell**) مصطلح (التجزؤ الاجتماعي)[٣].

أما الجانب الاصطلاحي للمفهوم فقد قدم المفكرون تعريفات عديدة للديمقراطية التوافقية حيث هناك من عرف الديمقراطية التوافقية على أنها نوع من النظام السياسي باعتباره جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاتحاد[٤]، في حين أن هناك من يعرفها بأنها استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين النخب المختلفة بدلاً من الصراع واتخاذ القرارات بالأكثرية[٥].

في سياق ذي صلة تعرف الديمقراطية التوافقية استناداً إلى تقسيم السلطة من خلال إيجاد ائتلاف واسع للحكم يشمل الزعماء السياسيين من جميع القطاعات الهامة في المجتمع، ما يعني بأن إدارة الدولة في المجتمعات التعددية لا تكون إلا من خلال تقاسم السلطة بين زعماء المجموعات الكبيرة وممثليهم عبر التوافق على آلية معينة لتقاسم المناصب[٦].

في حين هناك من يعرف الديمقراطية التوافقية بأنها توصيف حيادي لنمط معين من الأنظمة السياسية المنتشرة عالميا في نوع معين من المجتمعات[٧]. بينما عرفها **ديفيد أبتر David E. Apter** بأنها (نوع من النظام السياسي بكونه جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاندماج)[٨].

كما استخدم **أبتر** المصطلح في دراسته عام ١٩٦١ المعنونة (المملكة السياسية في أوغندا: دراسة في البيروقراطية الوطنية)[٩]، وكذلك استخدمه **آرثر لويس Arthur W. Lewis** في دراسته المعنونة (السياسة في غرب أفريقيا)[١٠] والصادرة عام ١٩٦٥. أما **ليمبروخ** فقد استخدم المصطلح ذاته في عام ١٩٦٧ في دراسته (ديمقراطية التمثيل المتناسب)[١١] الصادرة عام ١٩٦٧، والتي تتشابه مع نظرية (الديمقراطية التوافقية)[١٢].

وعرفها الباحث الألماني **غيرهارد ليمبروخ Gerhard Lehmbruch** بأنها (استراتيجية إدارة الصراعات من خلال التعاون والوفاق بين النخب المختلفة بدلاً من التنافس والبت في الشؤون السياسية عن طريق الاغلبية الحاكمة)[١٣].

إن تعريف **ليمبروخ** الأكثر دقة وانسجاماً مع فكرة الديمقراطية التوافقية، لأن الفكرة الجوهرية للديمقراطية حول وجود ميثاق تعاقدي هو بذلك يضبط حدود هذا الوفاق بالنسبة لكل الأطراف المتعاقدة، ويعكس في نفس الوقت التوازنات الدقيقة بينها، وربما يكون الميثاق مؤقتاً، يحتاج إلى مفاوضات وعملية انضاج جديدة، ولا سيما عندما تتغير الأوضاع ويدخل لاعبون جدد الحلبة السياسية، ولكن تبقى عناصر الميثاق أساسية ودائمة تتسم مع النظام السياسي وتدخل في صلب هيكليته[١٤].

المبحث الثاني

الأصول النظرية للديموقراطية التوافقية

أولاً: مدخل

اقترن مفهوم (**الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy**) بعالِم السياسة الأميركي (من أصلٍ هولندي) **أريند ليبهارت Arend Lijphart** الذي بدأ محاولتَه مناقشة النظرية الديمقراطية وتطبيقاتها في كتابه (**سياسات الاستيعاب: التعددية والديمقراطية في هولندا The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands**)[١٥]، والمنشور عام ١٩٧٥، وفيه درس الحالة الهولندية، وذلك بعد أن راجع الأدبيات الكلاسيكية الغربية عن الديمقراطية المتمثلة بكتابات أرسطو، وميل، وروسو، وتوكفيل، وماديسون، وألموند من أجل محاولة تطوير نظرية للديمقراطية في المجتمعات المنقسمة[١٦].

وأقرّ ليبهارت بأنه من الصعب إقامة حُكم ديمقراطي، والحفاظ عليه في المجتمعات المنقسمة قياساً إلى المجتمعات المتجانسة؛ ولذلك فإنّ الأمر يتطلب ترتيباتٍ خاصةً تقوم على (**تقاسم السلطة Power-Sharing**) و(**ديمقراطية الإجماع Consensus Democracy**)[١٧].

غير أن (الديمقراطية التوافقية) بدأت بوصفها سياسات عمليةً أمْلتها الضرورة، وتوطّنت في دول غربية معنية (مثل هولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا)، وذلك قبل أن تصبح نموذجاً نظرياً. فتلك البلدان الأوربية الغربية والتي شكلّت – فضاء ليبهارت التنظيري والتجريبي– استطاعت أن تحقق أعلى مستويات الرفاهية، ناهيك عن أنها استطاعت أن تحقق تحولاً استراتيجياً خلاّقاً يتمثل بالانتقال بهذه المجتمعات من الطور الرأسمالي الديمقراطي الى الطور الاجتماعي الديموقراطي، من دون أن يترتب على هذا التحول أي آثار جانبية تذكر، أما مفتاح نجاحها في هذه التجربة السياسية النموذجية فتتمثل بثنائية الثقافة السياسية المدنية والثقافة الاجتماعية التعاونية! [١٨].

لكن مصطلح (**التوافقية Compatibility**) كان قد استُخدم في كتابات السياسيين الماركسيين النمساويين، بداية القرن العشرين من أمثال **أوتو باور Otto Bauer**[١٩] **وكارل رينر Karl Renner**، مؤكدين بضرورة الاعتراف بالقوميات في إطار

الدول المتعددة القوميات، ومنحها إدارةً ذاتيةً ثقافيةً على أساس شخصي، وليس على أساس إقليمي أو جهوي، أي على أساس انتماء الأفراد إلى القومية، وهي بالنسبة إليهما جماعة ثقافية.

غير أن **ليبهارت** هو من تخصص في نموذج **الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy**، ونظّر لها، وتابع نشوء نماذج جديدة لإدخال تعديلات على نظريته. إذ كان ليبهارت قد بدأ في التنظير لمفهوم (الديمقراطية التوافقية) عام ١٩٦٩، حين نشر مقالةً في مجلة السياسة العالمية بعنوان (الديمقراطية التوافقية)، وهي تُعدّ مقالته الكلاسيكية في هذا الموضوع، جادل فيها بأنّ هناك نوعاً من النظم الديمقراطية، أغفلها **غابرييل ألموند G. Almond** هي الديمقراطية المستقرة في المجتمع الشديد التنوع[٢٠].

بالنسبة إلى ليبهارت، مثّلت هولندا النموذج الأول لإمكانية ظهور ديمقراطية ناجحة، رغم وجود انقساماتٍ اجتماعية وثقافية عميقة. ثمّ وُسع هذا النموذج ليشمل بلجيكا، وسويسرا، والنمسا، مجادلاً بأنه في الإمكان تعديل الديمقراطية لتناسب احتياجات المجتمعات المنقسمة عبر تجنّب نماذج الديمقراطية القائمة على **حُكم الأغلبية Majoritarian Systems**.

ثانياً: تصنيف ألموند للأنظمة السياسية

كان ليبهارت قد قدّم تصنيفاً آخر للأنظمة السياسية الديمقراطية في الدول الغربية؛ بعد انتقاده للتصنيف الذي قدّمه **غابرييل ألموند** في دراسته (النُظم السياسية المُقارنة)[٢١].

إذ كان ألموند قد صنّف الأنظمة السياسية في أربع فئات، هي:

١) الأنجلو أميركية (بما فيها دول الكومونويلث).
٢) القارية الأوروبية (باستثناء الدول الإسكندنافية التي تضم عناصر من الأنظمة السياسية الأنجلو أميركية).
٣) قبل الصناعية أو الصناعية جزئيّاً خارج أوروبا وأميركا.
٤) الأنظمة السياسية التوتاليتارية.

واعتمد ألموند في تصنيفه معايير (**الثقافة السياسية** Political culture) و(**بنية الأدوار السياسية** Political role structure) لمكونات النظام السياسي[٢٢]. وربط ترتيب الدولة بموجب هذين المعيارين بـ(**الاستقرار السياسي**)[٢٣].

أمّا في ما يتعلق بالفئتين الأولى والثانية، وهي الأنظمة الديمقراطية الغربية، فقد صنّفها ألموند في ثلاثة نماذج: الأول هو النظام الأنجلو أميركي (وهو يضمّ النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا)، أمّا الثاني، فهو القاري الأوروبي (كما هو موجود في فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا)، فيما يضّم الثالث (كلاً من الدول الإسكندنافية وهولندا)، وصنّفه ألموند ما بين النموذجين الأول والثاني، لأنه يجمع بعض الخصائص من النظام السياسي في هذين النموذجين[٢٤].

وبالنسبة إلى ألموند، تتميّز النظم الديمقراطية الأنجلو أميركية بثقافة سياسية علمانية متجانسة، وتتّسم مكونات النظم السياسية هذه، التي تتمثّل في الهيئات الحكومية والأحزاب وجماعات المصالح والمؤسسات الإعلامية، وأيضاً الشعب من مختلف أطيافه/ فئاته، بالسمات التالية:

١) تمايزها إلى حدّ بعيد.
٢) وضوحها وتنظيمها على نحوٍ بيروقراطي.
٣) درجة عالية من الاستقرار.
٤) انتشارها ونفاذها في النظام السياسي كلّه[٢٥].

أمّا الفئة الثالثة، فهي ذات خصائص مشتركة بين النظامين السابقين بحيث يصعب تصنيفها تحت أيٍّ فئة من هاتين الفئتين، بحسب وجهة نظر ألموند، والذي دعاها (ما بين الفئتين). إذ يرى ألموند أنّ الدول الإسكندنافية تتشارك مع النظم الأنجلو أميركية في (بنية أدوار وظائف) مكونات النظام فيها، والتي تتميز بدرجة عالية من الاستقلالية، في حين أنّ هولندا وسويسرا والنمسا، تتشارك مع أنظمة الدول القارية الأوروبية بمحدودية استقلالية مكونات النظام.

إمّا على مستوى (الثقافة السياسية)، يُشير ألموند إلى أنّ الثقافة السياسية بالنسبة إلى كلّ من الدول الإسكندنافية وهولندا تتشابه مع الثقافة السياسية القائمة في الأنظمة الأنجلو أميركية؛ فهي أكثر تجانُساً واندماجاً وعلمانيةً، وتميزاً في العناصر التقليدية الخاصة بها، مقارنةً بتلك الثقافة بالنسبة إلى الأنظمة القارية الأوروبية[٢٦].

المبحث الثالث

نظرية الديمقراطية التوافقية ونقدها

أولاً: نظرية آرند ليبهارت في الديمقراطية التوافقية

رأى ليبهارت أنّ الدول الأخرى منقسمة إلى ثقافات فرعية كما هي الحال في الأنظمة القارية الأوروبية؛ ذلك أنّ بلجيكا ولوكسمبورغ كلتيهما تنقسمان إلى عائلات روحية من الكاثوليك والاشتراكيين والليبراليين؛ وفي هولندا انقسامات عمودية بين كاثوليك وكالفينيين واشتراكيين وليبراليين؛ وفي النمسا هناك معسكرات (Lager) من الكاثوليك والاشتراكيين والليبراليين الوطنيين.

لقد عارض ليبهارت ألموند على ما دعاه بـ(الثقافة السياسية)، ورأى أنّ الاستقرار السياسي في الدول غير المتجانسة لا يمكن التنبؤ به اعتماداً على المتغيرين اللذين اعتمد عليهما ألموند؛ (الثقافة السياسية) و(بنية الدور السياسي) لمكونات النظام؛ إذ إنّ النمسا وسويسرا ودول البلدان المنخفضة تحظى باستقرار سياسي، رغم تعدّد الثقافات الفرعية فيها والانقسامات العمودية في ما بينها، عكس ما تتبناه نظرية الانقسامات الأفقية العابرة للجماعات في حالة تداخل هذه الجماعات[٢٧]، والتي تتوقع أن تكون هذه الدول ذات الانقسامات العمودية في حالة جمود وعدم استقرار سياسي.

وبناءً على ذلك، قسّم ليبهارت الديمقراطيات الغربية إلى نوعين؛ أحدهما الديمقراطيات المتجانسة والمستقرة، والثاني الديمقراطيات غير المتجانسة[٢٨]. بنى ليبهارت نظريته (الديمقراطية التوافقية) وتحليله لها على أساس النوع الثاني من الديمقراطيات المذكور آنفاً، إذ تتضمن هذه الفئة دولاً غير متجانسة، يحظى بعضها بدرجة عالية من الاستقرار، وأخرى أقلّ استقراراً.

بناءً على ما سبق، استنتج ليبهارت نموذجاً آخر من الأنظمة السياسية الديمقراطية غير المدرجة في تصنيف ألموند، وغيره من أدبيات الديمقراطية الليبرالية التي عجزت عن تفسير هذه الحالات التي نشأت، وسبب استقرارها واستمرارها على الرغم من انقسام مجتمعاتها. دعاها ليبهارت بـ(الديمقراطيات التوافقية)، مضيفاً متغيراً ثالثاً متمثلاً بمدى (تعاون النخب السياسية)[٢٩]. وهو ما استنتجه في دراسته للحالة الهولندية، بدايةً، كما تمّت الإشارة سابقاً، إلا أنّه قدّم آليةً لهذا التعاون، وهو تشكيل حكومة ائتلافية واسعة تضمّ جميع ممثلي النخب السياسية، على نحوٍ يضمن درجةً من الاستقرار السياسي ومنْع البلاد من الانزلاق إلى حرب أهلية[٣٠]؛ وهذا هو العنصر الأول الأساسي في تحقيق الديمقراطيات التوافقية[٣١].

وقد وسّع ليبهارت، لاحقاً، قائمة هذه العناصر. إذ قد تأخذ التوافقات أشكالاً أخرى غير الحكومة الائتلافية؛ منها تحالفات نخبوية في الهيئات الحكومية الأخرى؛ كالمجالس واللجان الاستشارية، وحتى المنتخبة. فالديمقراطية التوافقية، تقوم وفقاً لرأيه، على ما سمّاه (تحالف النخب الممثّلة لجماعاتها الأثنية **Elite Cartel**)، على نحوٍ يضمن ما يلي[٣٢]:

- ❖ استيعاب المطالب والمصالح المختلفة لتلك الجماعات.

- القدرة على تجاوز الانقسامات، والدخول في إطار برنامج مشترك مع النخب الممثلة للجماعات الأخرى.
- الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق تلك النخب، بوصفه السبيل الأمثل للحفاظ على الاستقرار ووحدة الكيان السياسي.
- أن تكون تلك النخب مدركةً لمخاطر التشظي السياسي وفشلِ الوصول إلى توافق.

ويرى ليبهارت، أيضاً، أنّ استقلالية **الجماعات الفرعية Group Independency** عن بعضها يعُدّ أمراً ضرورياً لنجاح النظام التوافقي؛ لأنه يمنع التنازع بين النخب في قواعدها التمثيلية، ويُسهّل عليها ادعاء تمثيل جماعاتها. فالحدود الواضحة بين الجماعات تعزز، في نظره، التماسك الداخلي لها؛ ومن ثمّ من احتمال انتظام الأحزاب وجماعات المصالح وفق هذه الخطوط، وهو ما يسمح لتحالف النخب إدارة تلك المصالح بطريقة أكثر يسراً. فالديمقراطية التوافقية تقوم على مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في النظام السياسي. والتي حددها ليبهارت فيما يلي[٣٣]:

– **الائتلاف الواسع:** وهو العنصر الأهم حيث ترتبط به العناصر الأخرى. فيُقصد بذلك أن يتم حكم البلد من خلال ائتلاف واسع مبني على تعاون كافة الزعماء السياسيين لجميع القطاعات الهامة في المجتمع التعددي. وبذلك هي تتعارض مع مبدأ الأكثرية في النظام البرلماني.

– **حق النقض (الفيتو) المتبادل:** الذي يُعطى للأقلية من أجل أن يكون ذلك بمثابة ضمانة للحماية السياسية لها. ويقول ليبهارت في هذا الصدد أن (فيتو الأقلية يكون هدفه الأساسي حماية مصالحها: فهو تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته بأمان، أي أن توضع تحت وصايته الخاصة.. وإنّ هذا الفيتو المتبادل قد يكون عرفياً أو قاعدة متفق عليها رسمياً وممكن أن تكون مدرجة في الدستور).

– **النسبية:** ويقصد بالنسبية التوزيع النسبي في التمثيل السياسي والتعيينات في الإدارات العامة وكذلك في توزيع الأموال العامة على مختلف القطاعات. وذلك لكي تكون كافة الأقليات ممثلة في أجهزة الدولة تبعاً لحجمها. فهذا المبدأ يقابل القاعدة المعروفة في حكم الأكثرية غير المقيدة حيث الفائز يحصل على كل شيء. فالنسبية تراعي تمثيل ودور الأقليات في مؤسسات صنع القرار الأخذ بعين الاعتبار أحجامها الفعلية داخل المجتمع.

– **الاستقلال الذاتي لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية:** وهذا يتّم عبر النظام الفيدرالي حيث يكون لكل أقلية منطقة خاصة، أي اقليم تمارس الحكم الذاتي فيه. وذلك في الأمور التي تخصّ الأقلية عن سواها وتُعنى بها جماعتها حصراً.

ثانياً: أهم الانتقادات الموجهة للديمقراطية التوافقية

واجهت النظرية التوافقية كثيراً من النقد إلى حدّ أخذت معه تَفْقدُ جاذبيتها في الأوساط الأكاديمية منذ منتصف الثمانينيات، وطال النقدُ النماذجَ التي بنى عليها ليبهارت مشروعَه، والأطرَ المفهوميةَ التي حكمته، والصيغَ المؤسساتيةَ التي اقترحها. وكان أبرز المنتقدين لنظرية الديمقراطية التوافقية هو **دونالد هورويتز Donald I. Horowitz**، فبعكس ليبهارت، تصور هورويتز وجود ثلاث مشكلات خطيرة في الديمقراطية التوافقية، أثبت العديد من التجارب أنها غير قابلة للتسوية أو الاستيعاب. والمشكلات الثلاث هي:

١. مشكلة تبنّي مبدأ التوافق.
٢. مشكلة تدهور (أو انحطاط) نظام التوافق.
٣. وأخيراً مشكلة جمود نظام التوافق[٣٤].

إذ تساءل هورويتز: تحت أي شروط يمكن للمكونات المتنافسة أن تتبنى مبدأ التوافق؟ وهل تتغير تلك الشروط بتغير الظروف؟ ويجادل بأن مبدأ التوافق يخضع في الأساس لشروط المقايضة على مصالح المكونات بين نخب السياسة المتحالفة، وأن هذه المقايضة غالباً ما تخضع لظروف معينة تكون فيها الأغلبية ضعيفة ومستعدة للتفاوض مع الأقلية والقبول بالحلول الوسطى. ومع ذلك فإن تلك الظروف لن تبقى على حالها؛ لأن المنطق يقول إن الأغلبية تريد حكم الأغلبية دائماً، والأقلية في كل الأحوال تبحث عن ضمانات لها ضد حكم الأغلبية ذاك. وحين تتغير الظروف وتملك الأغلبية القوة الكافية، فإن الاتفاق غالباً ما ينتهي، وتنهار أسس ذلك النظام بفوضى أشد شراسة من ذي قبل، كما حدث مع القبارصة اليونان عام ١٩٦٣[٣٥].

أما المشكلة الثانية، فهي مشكلة التدهور (الانحطاط) التي يقدمها هورويتز على أنها المشكلة الأكثر تعقيداً في أنظمة الديمقراطية التوافقية. لقد وُضع هذا النظام في الأساس بوصفه حلاً لصراع المكونات داخل البلد الواحد، لكنه قد يكون أحد أسباب اندلاعه مجدداً. فحين يزداد جمهور بعض المكونات أو ينقص في منطقة نفوذ المكون الآخر الحليف بسبب حوافز مادية أو معنوية، أو بسبب قوانين انتخابية وُضِعَت وفق مقاسات الطرف الأقوى. وبمرور الوقت، فإن مقاعد المكونات تتأثر زيادةً أو نقصاناً، فيخضع التحالف برمته لفك ارتباط تدريجي يؤدي إلى تدهور الأوضاع وخروج الحليف الخاسر من التحالف نحو خيارات أشدّ قسوة لإعادة التوازن إلى نصابه.

فالديمقراطية التوافقية لا تحقق الاستقرار السياسي بشكل فعلي. وهذا ما أشار إليه **إريك نوردلينغر Eric Nordlinger** حيث (يرفض أمثلة منح الاستقلال الذاتي باعتباره حافزاً قوياً لمطالب الانفصال، وبالتالي يهدد استقرار النظام السياسي). أي أنه يعتبر أن الفيدرالية تمنح استقلال ذاتي يشجع على مطالبة الأقليات بالمزيد من الاستقلال ومن ثم بالمطالبة بالانفصال وهذا ما يهدد الاستقرار داخل الدولة، ويعرضها إلى نزاعات وحروب[٣٦].

أخيراً، يتحدث هورويتز عن **الجمود Immobilism** الذي يصنعه هذا النظام في ثنايا الدولة ومؤسساتها، في حال عدم انهيار التوافق، وبقاء تحالف نخب المكونات قائماً بنجاح، فعند هورويتز، مستوى آخر من الفشل يضاف إلى هذا النظام، حين تصبح مؤسسات الدولة مشلولة وغير قادرة على القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها، لأنها مرهونة برضا نخب المكونات المتحالفة أو عدم رضاها، ما يمنح الأقلية الحق في الاعتراض لتعطيل الدولة برمتها إن لم تلبّ الأغلبية مطالبها، بينما لا تستطيع الأقلية تمرير قانونٍ معين هي الأخرى ما لم تَرضَ به الأغلبية أولاً[٣٧]. يدور مثل هذا النظام في دائرة مغلقة من الجمود والشللية، وليس في استطاعته بناء دولة حديثة منسجمة وغير مفككة ما دامت المكونات تجيد لعبة ليّ الذراع، ولا تحبذ الخروج منها خشية أن تضعف ويضعف معها جمهورها ومكونها. كما أنّ حق النقض الممنوح ضمن الديمقراطية التوافقية يعرقل اتخاذ القرارات بطريقة سريعة، بل قد ينطوي على خطر إضافي يتمثل في تجميد صنع القرارات كلياً[٣٨].

إما **بريان باري Brian Barry** فقد تحدى الأدلة التجريبية على أنّ الديمقراطية التوافقية هي الأساس الذي يمكن بموجبه تفسير الاستقرار الديمقراطي في الدول التي اعتمدها ليبهارت نموذجاً؛ في هولندا، وبلجيكا، وسويسرا، والنمسا، رافضاً اعتبار هذه البلدان نماذجَ مثاليةً للمجتمعات المنقسمة، ومشككاً في أصل توصيف بعضها كنظمٍ توافقية[٣٩].

وهكذا كان أكثر الانتقادات تواتراً هو ذلك الذي يرى أنّ التوافقية نظام يعيد إنتاج الانقسامات، بدلاً من تجاوزها، وحتى لو سُمِح بإرضاء النخب المُمثلة للجماعات المختلفة، فنادراً ما يتحقق النجاح في ضمان إطار فعّال للحوكمة والمحاسبة. فالديمقراطية التوافقية تكرسّ الطائفية في المجتمع بدلاً من لجمها. فتبعاً لـ(**وليام كورنهاوزر William Kornhauser**) يعكس النموذج التوافقي المجتمع الطائفي في تصنيفه حيث تكون الجماعات الوسيطة (جامعة) بمعنى أنها تميل إلى احتواء كافة أوجه حياة أفرادها[٤٠].

حاول ليبهارت وآخرون الرد على هذه الانتقادات، وتطوير النظرية بتقديم نماذجَ جديدة لتقاسم السلطة وبناء الإجماع، وانتقل من الترويج إلى نماذج أوروبية للتوافقية، إلى تقديم بلدان (كالهند وماليزيا) بوصفها أمثلةً على نجاح التطبيقات التوافقية[٤١]، والتأكيد على أن التوافقية لا تسعى إلى مأسسة الانقسامات، بل إلى إيجاد نظام تشاركي تتمثل فيه الهُويات المتعددة، وفق ما صار يُعرف بنموذج (الوطنية المركّبة) التي لا تسعى لصناعة مجتمع بهوية واحدة وقمع الخصوصيات وإلغائها. ورأى ليبهارت كذلك أنّ الاتجاه الذي تنامى منذ الثمانينيات نحو تفضيل نظام التمثيل النسبي في الانتخابات، يشكّل دليلاً على أنّ بعض اقتراحاته المبكرة أخذت تلقى رواجاً ومقبوليةً عالميةً.

راهناً، لا يمكن الزعم أنّ النظرية التوافقية أصبحت خارج العمل، على الرغم من قوّة التحدي الذي واجهته أكاديمياً. فهي ما زالت عرضةً للتطوير والنقاش، والجدل حولها ما زال متواصلاً[٤٢].

ثالثاً: المؤشرات النظرية لتفسير حالة التوافقية في العراق

على الرغم من أنّه لم يكن هنالك إجماع على التوافقية في أوساط المعارضة العراقية، فإنّ بعض ممارساتِها المبكرة كانت تتجه نحو تأكيد تمثيل الجماعات الفرعية، وهو ما طبَع، على نحوٍ خاص، سلوكَ القوى الكردية التي وضعت مسألة ضمان الاستقلال الذاتي لكردستان وفق إطار فدرالي في سُلّم أولوياتها، وسلوك القوى الإسلامية الشيعية التي كان هاجسها تأكيد تمثيلها للأغلبية الشيعية في العراق[٤٣].

غير أنّ تطبيق التوافقية بدأ عملياً مع تشكيل (مجلس الحكم العراقي) من طرف سلطة الائتلاف المؤقتة التي أُنيطت بها مسؤولية إدارة العراق من جهة الحكومة الأميركية، وبعد إصدار قرار مجلس الأمن (١٤٣٣)، وهو قرار مَنح الوجود الأميركي صفةَ الاحتلال. فقد تكوّن هذا المجلس، الذي كانت وظيفته استشارية، من (٢٥) خمسة وعشرين عضواً، ويبدو أنّ اختيارهم تمّ، إلى حدّ كبيرٍ، على أساس الخلفية الأثنية، أو الدينية – المذهبية لكل منهم، في حين أدّت الاعتبارات الأيديولوجية، والمناطقية، والخلفية الطبقية أدواراً ثانوية[٤٤].

هناك أربعة عناصر أساسية للتوافقية وضعها ليبهارت ويمكن أن تشكل مؤشرات نظرية لتفسير حالة التوافقية في العراق، وقد حكمت هذه العناصر المشهد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية اليوم، وهذه العناصر هي:

أولاً، تشكيل حكومة ائتلافية/ تحالفية واسعة Grand coalition governments تضمّ ممثلي جميع الجماعات الدينية واللغوية في المجتمع.

ثانياً، إنشاء حكم ذاتي أو **إدارة ذاتية Cultural autonomy** لشؤون هذه الجماعات.

ثالثاً، ضرورة اعتماد مبدأ **التمثيل المتناسب Proportionality** في المناصب والوظائف الحكومية.

رابعاً، منح **حقّ الفيتو للأقليات Minority veto**، إلا أنّه عَدّ العنصرين الأخيرين سمتين ثانويتين للنظام التوافقي[٤٥].

المبحث الرابع

الإطار الميداني للبحث

أولاً: نوع البحث ومجالاته

يعد البحث الحالي وصفياً تحليلياً، اعتمد جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لأجل الوصول لإصدار تعميماتٍ بشأن الظاهرة قيد البحث. إما مجالاته فكانت كالآتي:

١- **المجال البشري:** ونقصد به مجتمع البحث الذي تشكل من التدريسين والنخب الأكاديمية.

٢- **المجال المكاني:** ونقصد به المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة، وقد تم تحديد جامعة واسط تحديداً.

٣- **المجال الزماني:** ونقصد به الوقت الذي أستغرقه البحث في جانبه الميداني، وامتد بين (٤/١-٢٠٢٣/١١/١).

ثانياً: تحديد مجتمع وعينة البحث

يطلق على جميع وحدات التحليل الداخلة ضمن نطاق البحث مصطلح مجتمع البحث[٤٦]، ويتكون مجتمع البحث الحالي من النخبة الأكاديمية وتحديداً أساتذة جامعة واسط والذين بلغ عددهم الكلي (١٠٠٠) بمختلف الاختصاصات في كليات ومعاهد جامعة واسط، وهو مجتمع معلوم شبه متجانس، وقد بلغ عدد من هم بلقب أستاذ (١٣٤) وبلقب أستاذ مساعد (٢٧٢) وبلقب مدرس (٣٢٤) وبلقب مدرس مساعد (٢٧٠)[٤٧]. وقد اختار الباحثان عينة (نسبية طبقية) تمثل ما نسبته (١٥%) من حجم مجتمع البحث فبلغ عدد أفراد العينة (١٥٠) مبحوثاً عن طريق اعتماد قانون النسبة المئوية.

ثالثاً: أداة جمع المعلومات والوسائل الإحصائية

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتعد استمارة الاستبيان من الأدوات الشائعة في مجال الدراسات الاجتماعية[٤٨]. في حين نفذت المعالجات الإحصائية للبحث بطريقة آلية باعتماد البرنامج الإحصائي (SPSS).

المبحث الخامس

النتائج ومناقشتها

أولاً: نتائج البيانات الأولية للمبحوثين ومناقشتها

جدول (١) يوضح توزيع وحدات العينة حسب متغير الجنس والفئات العمرية

الجنس / الفئات	الذكور		الاناث		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
(٢٦ - ٣٠)	١٨	١٢	١١	٧.٣	٢٩	١٩.٣
(٣١ - ٣٥)	٢٠	١٣.٣	١٧	١١.٣	٣٧	٢٤.٦
(٣٦ - ٤٠)	١٤	٩.٣	١٠	٦.٦	٢٤	١٦
(٤١ - ٤٥)	١٢	٨	٨	٥.٣	٢٠	١٣.٣
(٤٦- ٥٠)	٨	٥.٣	٣	٢	١١	٧.٣
(٥١- ٥٥)	٩	٦	٧	٤.٦	١٦	١٠.٦
(٥٦- ٦٠)	٦	٤	٤	٢.٦	١٠	٦.٦
(٦١- ٦٥)	٢	١.٣	١	٠.٦	٣	٢
المجموع	٨٩	٥٩.٢	٦١	٤٠.٣	١٥٠	%١٠٠
الوسط الحسابي لفئات العمر	39.67					
الانحراف المعياري لفئات العمر	9.86					
الوسط الحسابي للذكور	39.85					
الوسط الحسابي للإناث	39.39					

الانحراف المعياري للذكور	9.98
الانحراف المعياري للإناث	9.75

توضح بيانات الجدول (١) توزيع أفراد عينه البحث حسب الجنس، إلى أن نسبة الذكور في العينة قد بلغ (٥٩.٢%)، في حين بلغت نسبه الإناث (٤٠.٣%)، أما توزيع أفراد عينه البحث حسب الفئات العمرية للمبحوثين، فقد توزعت ضمن ثمان فئات عمرية، احتلت الفئة العمرية (٣١-٣٥) عاماً المرتبة الأولى بنسبة (٢٤.٦%)، أما في المرتبة الثانية فكانت للفئة العمرية (٢٦-٣٠) عاماً بنسبة (١٩.٣%)، وقد جاءت الفئة العمرية (٣٦-٤٠) في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦%)، أما الفئة العمرية (٤١-٤٥) فقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة (١٣.٣%)، وقد احتلت الفئة العمرية (٥١- ٥٥) المرتبة الخامسة بنسبة (١٠.٦%)، وقد جاءت الفئة العمرية (٤٦-٥٠) بالمرتبة السادسة بنسبة (٧.٣%)، أما الفئة العمرية(٥٦-٦٠) فقد جاءت في المرتبة السابعة بنسبة(٦.٦%)، أما الفئة العمرية الأخيرة (٦١- ٦٥) والتي تمثل (٢%) وهي أقل نسبه، وعند استخراج الإحصاءات الوصفية لأعمار المبحوثين من أفراد العينة، بلغ الوسط الحسابي (٣٩.٦٧) والانحراف المعياري (٩.٨٦) حيث مالت نسب الأعمار إلى التمركز.

كما يتضح فإن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، وأن هذا الارتفاع في نسبة الذكور يشير إلى واقع المجتمع الذي تطغى عليه السمة الذكورية حتى ضمن النخب الأكاديمية، وهذا يعود إلى جملة من العوامل أولها أن المجتمع العراقي يعد مجتمعاً شرقياً محافظاً لا يسمح في كثير من الأحيان للإناث بإكمال الدراسة في مراحلها الأولية أو العمل فما بالك بإكمال الدراسات العليا، على الرغم من ان التطور والانفتاح قلل الفارق بين نسبه الذكور والإناث لكن يبقى تفوق الذكور مسيطراً وطاغياً وبعيداً عن وسائل التطور والحداثة خصوصا في بلدان العالم الثالث التي يطغى عليها الاستخدام السلبي لهذه الوسائل وتستمر بالتمسك ببعض العادات والتقاليد التي لا تسهم في تطورها وتقدمها ومنها التميز بحسب النوع الاجتماعي أي التفرقة بين الذكور والإناث ليس على مستوى الدراسة أو العمل فقط، ولكن على مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة وما تقوم به الجمعيات والمنظمات النسوية من اجل اعادة إدماج المرأة بالمجتمع لكونها تشكل النصف الأخر منه، ان جميع تلك العوامل تعد دليلاً واضحاً يدعم النسب والنتائج التي حصل عليها الباحث، ونستنتج أيضاً أن طبيعة الوظيفة التي يقوم بها أفراد النخب الأكاديمية وما يقضونه من سنين طويلة في الدراسة الأولية والدراسات العليا للحصول على الشهادات الجامعية والشهادات العليا والبحوث التطويرية للوصول إلى درجات وظيفية وخبرات مهنية عالية يفسر الارتفاع في أعمار هذه النخب وتقارب الأعداد بحكم المدة التي يقضيها أفراد النخب في البحث والحصول على التعين الذي قد يطول لعدة سنين بعد إكمال الدراسة، أما الفئة العمرية الأخيرة فقد جاءت بأقل نسبة لان موظف الخدمة الجامعية يحال إلى التقاعد عند إتمامه سن (٦٥) سنة، الا في حالات استثنائية حيث يمكن تمديد الخدمة الجامعية لخمسة سنوات حيث يحال من تم تمديد خدمته إلى التقاعد عند عمر (٧٠) سنة للحاصل على اللقب العلمي برتبة أستاذ أو أستاذ مساعد وذلك لان مجلس الجامعة أو الهيئة لها الصلاحية في تمديد الخدمة الجامعية لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات لمن هم برتبة أستاذ أو أستاذ مساعد وحسب الحاجة بناء على طلبه التحريري وبتوصية من مجلس الكلية أو المعهد وتأييد اللجنة الطبية المختصة وبحسب قانون الخدمة الجامعية [٤٩].

جدول (٢) يوضح توزيع وحدات العينة حسب متغير الدرجة العلمية والتخصص

الدرجة الأكاديمية / التخصص	استاذ		أستاذ مساعد		مدرس		مدرس مساعد		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
إنساني	١١	٧.٣	٢١	١٤	٢٢	١٤.٦	٢٣	١٥.٣	٧٧	٥١.٣

علمي	٥	٣.٣	١٥	١٠	٢٠	١٣.٣	١٣	٨.٦	٥٣	٣٥.٣
المجموعة الطبية	٤	٢.٦	٥	٣.٣	٧	٦.٤	٤	٢.٦	٢٠	١٣.٣
المجموع	٢٠	١٣.٢	٤١	٢٧.٣	٤٩	٣٢.٦	٤٠	٢٦.٦	١٥٠	%١٠٠
المنوال للدرجة العلمية	مدرس									
المنوال للتخصص	انساني									

يوضح الجدول (٢) نوع التخصص الاكاديمي للمبحوثين إذا بلغ التخصص (**الإنساني**) نسبه (٥١.٣%) وهي أعلى نسبه أما التخصص (**العلمي**) فقد بلغ (٣٥.٣%) أما (**المجموعة الطبية**) كانت نسبتها (١٣.٣%) وهي الأقل وان المنوال للتخصص(انساني)، ويوضح كذلك الدرجة الأكاديمية للمبحوثين في الدراسة وقد كانت أعلى نسبة هي للقب (مدرس) حيث بلغت (٣٢.٦%) يليها لقب (أستاذ مساعد) بنسبة (٢٧.٣%) أما لقب (أستاذ) فقد كانت الأقل نسبه حيث بلغت (١٣.٢%) وقد كان المنوال للدرجة العلمية (مدرس).

نستنتج من الجدول إن توزيع افراد العينة كان نتيجة لعدم تعاون الأساتذة من باقي الاختصاصات ومسوغاتهم في ذلك عدم امتلاك وقت كافي، أو رفض بعض الأساتذة أخذ الاستمارة أو الإجابة عنها، فيما احتل التخصص الإنساني أعلى نسب لقرب أفراد العينة من تخصص الدراسة وتعاونهم مع الباحث حيث كان أفراد التخصص الإنساني أكثر تفهماً وتعاوناً ورغبةً في المساعدة وملىء استمارة الاستبيان، وأيضاً نستنتج وفق للجدول والإحصائية المأخوذة من جامعة واسط[٥٠]، ان اعداد الأكاديميين بلقب (أستاذ) هي قليله مقارنة بحملة الالقاب العلمية الاخرى حيث كان المجموع الكلي لحملة لقب أستاذ بحسب إحصائية جامعة واسط (١٣٤) أما العدد الكلي لحملة لقب أستاذ مساعد (٢٧٢) فيما العدد الكلي للذين يحملون للقب مدرس (٣٢٤) اما لقب مدرس مساعد (٢٧٠) وكما هوه معلوم فالترقية العلمية لباحث من خارج الوسط الاكاديمي لا تبدو سهلة المنال، بل هي صعبة وطويلة على البعض للحصول على لقب الأستاذية.

ثانياً: **نتائج بيانات ظاهرة البحث ومناقشتها**

جدول (٣) يبين آراء أفراد العينة في وصف الدولة في العراق على المستوى السياسي

الخيارات	التكرارات	%
دولة ديمقراطية	١٢	٨
دولة ضعيفة هشة	٢٩	١٩.٣٣
دولة محاصصة توافقية	٩٣	٦٢
دولة قمعية	٤	٢.٦٦
دولة طائفية	١٠	٦.٦٦
أخرى تذكر	٢	١.٣٣
المجموع	١٥٠	١٠٠
المنوال	دولة محاصصة توافقية	

الجدول (٣) يبين آراء العينة في وصف الدولة في العراق على المستوى السياسي، حيث أكد المبحوثين وبنسبة (٦٢%) على أن الدولة في العراق هي (دولة محاصصة توافقية)، وقد بلغ خيار (دولة ضعيفة هشة) نسبة (١٩.٣٣%)، بينما كانت نسبة خيار (دولة ديمقراطية) (٨%)، وقد كانت نسبة خيار (دولة طائفية) (٦.٦٦%)، وقد بلغ خيار (دولة قمعية) نسبة (٢.٦٦%)، اما خيار (اخرى تذكر) فقد كان بنسبة (١.٣٣%).

يمكن الاستنتاج من نتائج الجدول ان معظم افراد العينة كانو على اطلاع بواقع الدولة العراقية على المستوى السياسي حيث ذهبوا مع خيار(دولة محاصصة توافقية) لان المشهد السياسي في العراق، وبعد خمس جولات انتخابية، لم يُعزز الحياة الديمقراطية، ولم تترسخ الحريات وحقوق المواطنة، لكن الاكثر تأثيراً هو عدم صياغة هوية وطنية لجميع ابناء البلد فأخذ ينزلق في قعر المحاصصة أكثر وأكثر حتى باتت تهدد وحدة أراضيه، وتقضي على السلم الأهلي فيه، فعوضاً عن طرح أيديولوجيات ومشاريع سياسية وطنية، من أجل نهضة العراق، يجري التنافس بين الفرقاء السياسيين على حصة كل طائفة من السلطة، حيث يجري تعبئة الجمهور العام، بمخاطبة غرائزهم واستنهاض عزائمهم، عبر التذكير بانتماءاتهم المرجعية، أضف إلى ذلك أن العلاقات بين المكونات تتحول من السعي إلى انصهارها في هوية وطنية جامعة إلى علاقةٍ، يتملكها الخوف والريبة والشك فتعمل كل جماعة على بناء تحالفات إقليمية مع دول راعية، تدعمها ضد خصومها المحليين في نظام المحاصصة السياسية، ان لكل جماعة زعيمها الذي يمثلها في مؤسسات الدولة، وأمام بقية المنافسين فيستفرد هو بنصيب طائفته، ويسرق ما تيّسر من خيرات البلاد، ويوزع المنح والهبات على من شاء، كل بحسب ولائه في ترسيخ حضوره داخل الطائفة، حيث يتحول المواطنون رعايا، والزعيم راعياً وأجهزة الدولة إقطاعيات، فضلاً عن تحويل الانتخابات من استفتاء على سياسة الحكومة إلى مجرد ارقام لحساب حصة زعيم كل جماعة طائفية او عرقية داخل جماعته، كل هذه الامور تدعمها نسبة (٦٢%) من اجابات عينة البحث التي وصفت العراق بانه (دولة محاصصة توافقية).

وفيما يتعلق بالخيار الذي احتل المرتبة الثانية والذي نصّ على أن العراق (دولة ضعيفة هشة) يعود سبب ذلك برأي الباحث الى الضعف الذي تعاني منه الحكومة المركزية في جوانب عدة، منها عدم القدرة على حفظ النظام وتطبيق القانون اضافة الى الخروقات الامنية المستمرة، لأن كل سلطة سياسيّة يقع على عاتقها تحقيق جملة من المسائل التي تنظّم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ويبقى الأمن هو العامل المهم الذي على السلطة العمل على إرسائه، فغياب الأمن لأي سبب كان يعني نسف كل ما تستطيع السلطة توفيره أو وفرته بالفعل، وان عدم قيام السلطة بواجباتها الأساسيّة في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يوفر حياة مقبولة لشعبها وفق إمكانياتها الاقتصادية والمعايير الدولية يعني فشل الدولة التي هي على رأسها وفي حالة العراق فان الدولة بسبب هشاشتها فشلت في توفير الأمن ومكافحة الفقر والبطالة.

وبالنسبة الى الخيار الذي احتل المرتبة الثالثة وهو يصف العراق (دولة ديمقراطية) فان هذا الوصف يعود الى النظرة الافتراضية للنظام السياسي في العراق معتمدين على ما نص عليه الدستور العراقي بان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق، دون التعمق والمعرفة بطبيعة هذا النظام وتفرعاته أو تطوراته واختلاف الدول في تطبيقه والالتزام به وما مرّ به العراق من مشكلات وازمات خلال تطبيق هذا النظام.

إما وصف الدولة بالعراق على المستوى السياسي بانها (دولة طائفية) فقد احتل المرتبة الرابعة وقد جاء ذلك نتيجة الى الاحداث الطائفية التي مرَّ بها العراق وتركت أثراً كبيراً في نفوس جميع العراقيين وتجلّى ذلك من خلال الاستخدام الأميركي للقوى الطائفية وتمكينها من السيطرة على شؤون البلاد بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، وتحويل الطائفية السياسية إلى سياق ثابت ودائم في التمثيل السياسي، بدءاً من تشكيل مجلس الحكم على أساس (محاصصة) طائفية عرقية، إلى جعل كل مرافق الدولة الإدارية رهينة لهذا النمط من التقسيم الذي ما لبث أن تحول انقساماً اجتماعياً يتصاعد أو يخبو، لكنه صار واقعاً حقيقياً مسيطراً، وقد هذا الانقسام الاجتماعي، بعد تفجير قبة الاماميين العسكريين في سامراء، في فبراير/شباط ٢٠٠٦، حيث جرى صراع طائفي دموي واسع،

تراجع لاحقاً، لكنه ترك خلفه انقساماً حاداً، تكرس من خلال السياسات الحكومية الطائفية اللاحقة، التي كان من تداعياتها سيطرة داعش على الموصل وأجزاء كبيرة من المحافظات السُنّية.

اما وصف الدولة بالعراق على المستوى السياسي بانها (دولة قمعية) يعود ذلك برأي الباحث الى السنوات الطويلة التي قضاها العراق تحت النظام الدكتاتوري وممارساته القمعية قبل عام ٢٠٠٣ والتي غرست الخوف في نفوس ابناء الشعب، وايضاً انتشار المليشيات والفصائل المسلحة التابعة الى الاحزاب السياسية في الوقت الحاضر والسلاح المنفلت وعدم القدرة على اخضاع السلاح والمليشيات للنظام والدولة واستخدام هذه المليشيات للقمع وتصفية المعارضين لها بأسم احزابها احياناً، وبأسم الدولة احياناً أخرى يدفع المواطن للاعتقاد بأن العراق (دولة قمعية).

اما بالنسبة الى خيارات (اخرى تذكر) والتي جاءت في المرتبة الاخيرة فقد ذكر افراد العينة مسميات اخرى في وصف الدولة بالعراق على المستوى السياسي وهي (ان العراق دولة مليشيات واحزاب) و(لا يمكن وصف الدولة في العراق على المستوى السياسي لعدم وضوح ملامحها).

جدول (٤) يبين إذا ما كان العراق قد انتقل في ظل تطبيق الديمقراطية التوافقية نحو الافضل

الإجابات	التكرارات	%
الى حّدٍ كبير	٦	٤
الى حّدٍ ما	٤٧	٣١.٣٣
لا لم تنقله	٩٧	٦٤.٦٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠
الوسط	١.٤	
الانحراف	0.57	

الجدول (٤) يبين نقل العراق في ظل تطبيق الديمقراطية التوافقية نحو الافضل اذ أكدت نسبة كبيرة من المبحوثين (٦٤.٦٦%) إلى أن الديموقراطية التوافقية لم تنقل العراق نحو الأفضل من خلال الإجابة بـ (لا لم تنقله)، وبالنسبة للإجابة بـ (الى حد ما) فقد كانت نسبتها (٣١.٣٣%) بينما الإجابة بـ (الى حد كبير) فقد بلغت نسبتها (٤%) وعند استخراج الإحصاء الوصفي بلغ الوسط الحسابي (١.٤) والانحراف المعياري (٠.٥٧).

ونستنتج من هذه النسبة العالية من خلال الاجابة بـ(لا لم تنقله) على أن المشكلات والأزمات التي مر بها المجتمع العراقي في ظل الديموقراطية التوافقية وسوء تطبيقها او عبر خيبة الأمل المريرة بفعل طبقة سياسية لا تهتم كثيراً بحاجات الشعب ومتهمة أغلبها بالفساد، يمكننا القول اليوم ان التوافقية أنتجت لنا نظام سياسياً فاشلاً، وأن ما نعاني منه هو أزمة تؤثر سلباً على المجتمع والدولة، وأن عملية تصحيح الديموقراطية التوافقية في العراق صعبة فعملية تعديل الدستور تبدو في غاية الصعوبة وكذلك غياب التشريعات الضرورية لعملية التغيير ابتداءً من قانون جديد للاستثمار، وقانون للأحزاب، كل هذه الأسباب وغياب المقدمات لعملية تغيير حقيقية تجعلنا متشائمين بولادة حقيقية لعراق ديموقراطي مدني، وبالنسبة للإجابات بـ (الى حّدٍ ما) و(الى حّدٍ كبير) فهي نسب بسيطة قد تعود إلى التفكير بعدم انتهاء النظام الديموقراطي بعد.

جدول (٥) يبين مدى تفاؤل افراد العينة بمستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق

الإجابات	التكرارات	%

متفائل إلى حدٍّ كبير	٨	٥.٣٣
متفائل إلى حدٍّ ما	٥٩	٣٩.٣٣
غير متفائل	٨٣	٥٥.٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠
الوسط	١.٥	
الانحراف	0.60	

الجدول (٥) يبين مدى تفاؤل افراد العينة بمستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، اذ أكد أغلبية المبحوثين وبنسبة (٥٥.٣٣%) على أنهم غير متفائلين بمستقبل العراق في ظل الديمقراطية التوافقية من خلال الإجابة بـ (غير متفائل) وبالنسبة للإجابة بـ (متفائل إلى حدٍّ ما) فقد كانت نسبتها (٣٩.٣٣%) أما الإجابة بـ (متفائل إلى حدٍّ كبير) فقد بلغت نسبتها (٥.٣٣%)، وعند استخراج الإحصاءات الوصفية لإجابات المبحوثين من أفراد العينة، بلغ الوسط الحسابي (١.٥) والانحراف المعياري (٠.٦٠).

نستنتج من الجدول أن المشكلات والأزمات التي مرّ بها المجتمع العراقي في ظل الديموقراطية التوافقية وسوء تطبيق النظام التوافقي خصوصاً بعد مرور أكثر من عقدين واستمرار الوضع الراهن على حاله في مختلف المستويات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية، بمعنى بقاء المشهد السياسي على هذه الشاكلة متمثلاً باستمرار الكتل السياسية الحالية على النهج نفسه، اذ أصبحت مسألة المحاصصة عرفاً سياسياً لا يمكن التخلّي عنه ما أفضى إلى شعور الموطن العراقي بالإحباط وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، ولّد المزيد من الانقسام الطائفي والتقاسم الوظيفي للسلطة والثروة والنفوذ، وكل ذلك إلى جانب التدخلات الخارجية، قاد إلى فشل مشروع إعادة بناء الدولة بسبب قيامه على ركائز هجينة للمحاصصة الاثنو طائفية، مما صاغ معادلة ومقايضة تقوم على سكوت المجتمع وتخليه عن حرياته وخضوعه لحكم مجموعة تستأثر بالسلطة وتدعم الفساد والإثراء غير المشروع مقابل شعارات زائفة وخطوات ظاهرها ديموقراطي، كالانتخابات وفق قانون جرت صياغته على مقاس الحكام، وتعددية سياسية شكلية وإغراق المجتمع بالتسليع في ظل نزعة استهلاكية يقودها اقتصاد ريعي ناتج عن الثروة النفطية، وبالنسبة للإجابات بـ (متفائل إلى حدٍّ ما) و(متفائل إلى حدٍّ كبير) فهي نسب قد تعود إلى التفكير بعدم انتهاء الديموقراطية التوافقية بعد ووجود احتمال بظهور ما يغير الأوضاع.

جدول (٦) يبين مدى نجاح الديمقراطية التوافقية في العراق

الإجابات	التكرارات	%
نجحت إلى حدٍّ كبير	٥	٣.٣٣
نجحت إلى حدٍّ ما	٤٧	٣١.٣٣
لم تنجح	٩٦	٦٤
المجموع	١٥٠	%١٠٠
الوسط	١.٤	
الانحراف	0.58	

الجدول (٥) يبين مدى نجاح الديمقراطية التوافقية في العراق، حيث أكد المبحوثون وبنسبة (٦٤%) على عدم نجاح الديموقراطية التوافقية في العراق من خلال الإجابة بـ (لم تنجح) وبالنسبة للإجابة بـ (نجحت إلى حدٍّ ما) بلغت نسبتها (٣١.٣٣%) أما الإجابة بـ (نجحت إلى حدٍّ كبير) فقد بلغت نسبتها (٣.٣٣%) وعند استخراج الإحصاءات الوصفية لإجابات المبحوثين من أفراد العينة، بلغ الوسط الحسابي (١.٤) والانحراف المعياري (٠.٥٨).

نستنتج من هذا الجدول أن معظم افراد العينة يذهبون الى عدم نجاح الديمقراطية التوافقية في العراق بفعل المشكلات والأزمات التي مر بها المجتمع العراقي في ظل الديموقراطية التوافقية والذي يعود الى سوء تطبيق النظام التوافقي، حيث أن الديموقراطية التوافقية لا تتم الا بتوفر أربعة خصائص وهي (الائتلاف الواسع، الفيتو المتبادل، النسبية، الاستقلال الذاتي) لغرض الحصول على الانسجام والتناسق فيما بين التعدديات الموجودة في المجتمع وايضاً تحقيق الاستقرار السياسي والوصول إلى تمثيل عادل يطمح إلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة وهو ما يعتبر حل لمشكلة الطائفية في الدول النامية، ولكن الذي تصدى للقيام بتنفيذ هذه الأساسيات لم يكن بالمستوى والوعي الكامل بهذا النظام لكي يقوم بالمهمة على أفضل وجه، نعم هناك تحديات كبيرة أحاطت بالعملية السياسية من ضمنها الإرهاب الذي لازال العراق يعاني منه لغاية اليوم ولكن الذي أضر بالعملية السياسية أكثر من الإرهاب وهذه التحديات هو عدم إيمان أغلب الكتل السياسية (والكثير من القيادات السياسية) بقوانين النظام الديموقراطي التوافقي الكامل، وإنما استغلت هذه الكتل أو التنظيمات أو القيادات السياسية مصطلح الديموقراطية التوافقية وقوانينها وبدأت تقدم مصالحها التنظيمية على مصلحة العراق وشعبه، ما يجعل أفراد العينة تتفق على عدم انجاح الديموقراطية التوافقية في العراق خصوصًا مع عدم وجود تحسن في أي جانب من الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبالنسبة للإجابات بـ (نجحت إلى حدٍّ ما) و(نجحت إلى حدٍّ كبير) فهي نسب قد تعود إلى التفكير بعدم انتهاء الديموقراطية التوافقية بعد ووجود احتمال بظهور ما يغير الأوضاع.

ثالثاً: التوصيات

١. ضرورة إعادة النظر في الجانب التشريعي لبناء نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ وخاصة الدستور العراقي بغية تصحيح التشوهات التي يعاني منها.

٢. التخلص من نظام المحاصصة السياسية، والعمل وفقاً لمعيار الكفاءة.

٣. تفعيل دور الرقابة وعملها بشكل نزيه.

٤. الابتعاد عن المصالح الشخصية والعمل للمصلحة العامة.

٥. تقليص نسب الفساد المستشري في مفاصل الدولة كافة، ومحاسبة الفاسدين.

الهوامش

[١] - عدنان عاجل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠١٦، ص ٤٦٣

[٢] - عياد محمد سمير، الديمقراطية التوافقية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مج١، العدد ١، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٢٦٨-٢٦٩.

[٣] - ياسين سعد محمد، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩، ص ٦٠.

[٤] - عدنان عاجل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، مصدر سابق، ص٤٦٣.

[٥] - شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٩.

[٦] - أسعد كاظم شبيب، الديمقراطية التوافقية في تصور حزب الله اللبناني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العدد ٢٠، ٢٠١٦، ص٢٧٥.

[٧] - رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني، مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، بيروت،٢٠٠٧، ص٥.

[٨] - ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدار الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٤٤.

[9] - David E. Apter, The Political Kingdom in Uganda: A Study in Bureaucratic Nationalism (Princeton: Princeton University Press, 1961).
[10] - Arthur W. Lewis, Politics in West Africa (London: Allen and Unwin ،(1965)
[11] - Gerhard Lehmbruch, Proporzdemokratie: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Österreich (Tübingen: Mohr, 1967).
إلى "تناسب" و"متناسب" و"تناسبي"، لتمييز المصطلح من طريقة الانتخابات النسبية، حيث تمثيل القائمة نسبي في Proportional وProportionترجمنا البرلمان والمجالس. ولكنّ التمثيل المتناسب هو الذي يتناسب مع العدد أو النسبة إلى "الجماعة" من السكان، سواء أكانت إثنيةً أم مذهبيةً أم غيرها (نقلاً عن عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ٨).
[12] - Arend Lijphart, Thinking about Democracy: Power Sharing and Majority Rule in Theory and Practice (London and New York: Routledge, 2008) ،pp. 3 - 4.
[١٣] - المصدر نفسه، ص١٧.
[١٤] - رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص٨٩.
[15] - Arend Lijphart, The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands (Berkeley: University of California Press, 1975).
[١٦] - حارث حسن، مصدر سابق، ص ٤٠.
[17] - Arend Lijphart, "Constitutional Design for Divided Societies," Journal of Democracy, vol. 15, no. 2 (2004), pp. 96 - 109.
[١٨] - وليد الأيوبي: الديمقراطية التوافقية بين التنظير والتطبيق، موقع مؤسسة سيتا sitainstitute، في ١٠ مارس ٢٠٢٢، بحسب الرابط: https://sitainstitute.com/?p=13413.
[١٩] - أصدر باور كتابه مسألة القوميات والاشتراكية الديمقراطية في فيينا عام ١٩٠٧ (الطبعة الثانية عام ١٩٢٤)، وأثار نقاشاً واسعاً ومعارضةً حادةً من جانب الشيوعيين الروس. وقد ردّ عليه ستالين بتشجيع من لينين نفسه. وشكّل الكتاب تغييراً جذرياً في الموقف الماركسي السائد من القومية، وذلك بعدم اختزالها في مسألة الصراع الطبقي، بل عدّها إطاراً ثقافياً جامعاً للطبقات. لقد كان كتاب أوتو باور وكارل رينر في ظروف الإمبراطورية النمساوية الهنغارية بحثاً عن حلول لمسألة القوميات، دون أوهام متعلّقة بإمكانية دمج القوميات في قومية واحدة، ومع تجنب تفتيت الكيانات القائمة وانفصالات تؤدي إلى تطهير أثني كما حصل في البلقان نهاية القرن العشرين. لهذا، صاغَا فكرة الحكم الذاتي الثقافي للقوميات غير المرتبط بأرض محددة. انظر:
Otto Bauer, The Question of Nationalities and Social Democracy, Joseph O'Donnell (trans.), (Minneapolis and London: University of Minnesota Press, 2000.)
(نقلاً عن: عزمي بشارة: في تطوّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحلّ الصراعات الطائفية، نموذجا إيرلندا ولبنان، سياسات عربية (دورية)، الدوحة، العدد ٣٠، ٢٠١٨، ص (٨-٩).
[20] - Arend Lijphart, "Consociational Democracy," World Politics journal ،vol. 21, no. 2 (January 1969), pp. 207-225.
[21] - Gabriel A. Almond, "Comparative Political Systems," Journal of Politics, vol. 18, no. 3 (August 1956), pp. 391 - 409.
[22] - Gabriel A. Almond, Ibid., p. 393
[23] - Ibid., pp. 393, 396; Lijphart, "Consociational Democracy," p. 207.
[24] - Almond, pp. 398, 405.
[25] - Ibid., pp. 398 – 399.
[26] - Lijphart, "Consociational Democracy," pp. 207, 208, 210, 211.
[27] - Cross-cutting cleavages وفقاً لنظرية ، فإنّ الديمقراطية والاستقرار السياسي يعتمدان، على نحوٍ أساسي، على مدى التداخل بين المجموعات باختلاف انتماءاتها السياسية والاجتماعية والإثنية واللغويةً والدينية؛ أي التداخل بين المجموعات باختلاف طوائفها الدينية مثلٌ في تجمعات مبنيّة على بُعد آخر (الاقتصادي - الاجتماعي الطبقي). لذا، فإنّ المصالح المرتبطة في ما بين هذه المجموعات على المُستوى الثاني قد تقوّض الولاء الطائفي على المستوى الأول، الذي يعزز بناء تحالفات أخرى خارج الانقسامات الأساسية، ومن ثمّ فإنّ التداخل فيما بينها يمكنه أن يُخفف من الصراعات السياسية المبنية على الانتماء الأساسي. انظر:
Seymour Martin Lipset, Political Man: The Social Basis of Modern Politics (New York: Doubleday, 1960); Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan ،Party Systems and Voter Alignments (New York: Free Press, 1967).
نقلاً عن (عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ٨).
[28] - Ibid.," pp. 211, 222.
[29] - Lijphart, Democracy in Plural Societies, pp. 14 - 16.
[30] - Ibid., pp. 211 - 212.
[٣١] - عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ٨-٩.
[٣٢] - حارث حسن، مصدر سابق، ص ٤٠-٤١
[33] - الهام ناصر (إعداد): الديمقراطية التوافقية، موقع الموسوعة السياسية، في ٢٠٢٢/٠١/١١، بحسب الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary
[34] - Donald L. Horowitz, "Ethnic Power Sharing: Three Big Problems "،Journal of Democracy, vol. 25, no. 2 (2014), pp. 5-20.

[35] - Donald L. Horowitz, Ibid., p. 8.

[٣٦] - وهو ما أشار إليه حارث حسن خلال دراسته "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج"، أن في العراق "يعتقد الإدماجيون أن تعدد مراكز السلطة يُضعف الدولة ويشتت جهدها ومواردها، وأن مركزة السلطة بقدرٍ أكبر هو ضرورة لبناء الدولة، (راجع حارث حسن: المصدر السابق، ص٥١).

[37] - Donald L. Horowitz, Ibid., p. 8.

[٣٨] - الهام ناصر (إعداد)، المصدر السابق.

[39] - Brian Barry, "Political Accommodation and Consociational Democracy "،British Journal of Political Science, vol. 5, no. 4 (October 1975), pp. 477 - 505.

[٤٠] - الهام ناصر (إعداد)، المصدر السابق.

[41] - Arend Lijphart on Sharing Power in Africa".

[٤٢] - حارث حسن، المصدر السابق، ص٤٣.

[٤٣] - وقد تجسدت أولويات الأطراف الكردية والشيعية في (مؤتمر لندن لفصائل المعارضة العراقية) الذي عُقِد برعاية أميركية عام ٢٠٠٢، والذي صدر عنه بيانٌ يؤكد أنّ العراق (دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فدرالية"، وضرورة وضْع دستورٍ جديدٍ "تُراعَى فيه تركيبة الشعب العراقي)(نقلاً عن حارث حسن: المصدر السابق، ص ٤٥).

[٤٤] - حصل ممثلو الشيعة على ١٣ مقعداً، وممثلو العرب السنة على خمسة مقاعد، وممثلو الكرد على خمسة مقاعد، وكان هناك ممثلٌ واحدٌ لكل من التركمان والمسيحيين (نقلاً عن حارث حسن: المصدر السابق، ص ٤٥).

[45] - Arend Lijphart, "The Puzzle of Indian Democracy: A Consociational interpretation," The American Political Science Review, vol. 90, no. 2 (June 1996), p. 258.

[٤٦] - طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٥٧.

[٤٧] - ملحق رقم (٢) كتاب رئاسة جامعة واسط، قسم الدراسات والتخطيط، العدد٥٧٩٦، في ٢٠٢٣/٤/٢٥.

[٤٨] - معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، بيروت، دار الآفاق، ١٩٨٣، ص ٢١٥.

[٤٩] - مجلس النواب العراقي القوانين الصادرة، قانون الخدمة الجامعية، القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨، المادة ١١، الدائرة الإعلامية قسم المواقع الإلكترونية، www.parliament.iq

[٥٠] - رئاسة جامعة واسط، قسم الدراسات والتخطيط، العدد ٥٧٩٦، تاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٥ مرفق مع الملاحق.